

الفاعلُ

لا تدعى إذا شرطية مع الفعل

الفاعلُ الَّذِي كَرَفُوعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيرًا وَجْهَهُ » « نِعَمَ الْفَتَى »^(١)
 لما فَرَّغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ
 من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه في الباب الذي
 يلي هذا الباب .

أوشبه الفعل

فأمَّا الفاعلُ فهو : الاسمُ ، المسندُ إليه فعلٌ ، على طريقة فعلٍ ، أو شبههُ ، وحكمه
 الرفعُ^(٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل به ، نحو :
 « بَعِجْنِي أَنْ تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذى ، اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعى ، جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد ، فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ،
 وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً ، حال ، وهو اسم
 فاعل « وجهه ، وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى ،
 فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
 خرق الثوب المسار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الاخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرٌ
 وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيَطْنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
 إِلَى الشَّرْنَى مِنْ وَادِىِ الْمَقْسِ بَدَلَتْ مَعَالِيَهُ وَبَلَا وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا
 وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحُلِيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَقْمَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا
 وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنْ مَنْ صَادَ عَقَقَا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومُ =

نخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »
 أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيد قام » أو ما هو في قوة الجملة ، نحو :
 « زيد قائم غلامه » أو « زيد قائم » أى : هو .
 وخرج بقولنا « على طريقة فعل » ما أسند إليه فعل على طريقة فعل ، وهو
 النائب عن الفاعل ، نحو : « ضَرَبَ زيدٌ » .

= وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، وتعرض هناك للكلام عليها
 مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،
 والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى ، وهم لا يعملون ذلك قياساً ، ولا يطردونه
 في كلامهم ، ولا يستيحيونه في حال السعة والتمكن من القول .
 وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله
 الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل امرأته
 الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :
 الأول واجب ، وذلك في أفعل الذى على صورة فعل الأمر في باب التعجب ، نحو قوله
 تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :
 أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومُذْمِنُ القرع للأبواب أن يلجأ
 الثانى كثير غالب ، وهو في فاعل كنى ، نحو قوله تعالى : (كنى بالله شهيداً) ومن القليل
 في فاعل كنى تجرده من الباء ، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُصْبَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيَا كُنَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
 فقد جاء بفاعل كنى ، وهو قوله « الشيب » ، غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كنى ، وذلك نحو قول الشاعر :
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
 فالباء في « بما » زائدة ، وما : موصول اسمي فاعل يأتى ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .
 وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :
 (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح ، فاحفظ ذلك كله ،

(١٧) والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ (١٨) المشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » والصِّدْرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ » والظَّارِفُ والجَارُ والمَجْرُورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ » وأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فأَبُوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفُوعِي أُنَى - إلخ » .

الظاهر
↑

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشَبِّهُ الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثَّلَ للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أُنَى زَيْدٌ » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نَعِمَ الْفَتَى » ومثَّلَ للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « مِنْبَرًا وَجْهَهُ » .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَرَّ (١٩)

(١) « وبعد ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و فعل ، مضاف إليه » فاعل ، مبتدأ مؤخر « فإن ، شرطية » ظهر ، فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » ، مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر » فضمير ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذي ذكره =

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » ، وَقَامَ زَيْدٌ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلَامَهُ (١) .

== الشارح بقوله : « حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — لِمَخ » وَثَانِي الْحَكَمَيْنِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ — لِمَخ ، إِلَى أَنْ الْفِعْلُ وَشِبْهُهُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَرْفُوعٍ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودًا ، بَلْ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ (اقْرَأُ الْهَامِشَةَ ١ ص ٧٨) .

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في نحو قول الزباد :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيداً

فِي رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى « مَشِيهَاً » مَرْفُوعًا ، قَالُوا : مَا : اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَلِلْجَمَالِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، مَشَى : فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ وَثِيداً الْآتِي — وَمَشَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْجَمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَوَثِيداً : حَالٌ مِنَ الْجَمَالِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَيْ شَيْءٌ ثَابِتٌ لِلْجَمَالِ حَالُ كَوْنِهَا وَثِيداً مَشِيهَاً .

وَاسْتَدَلَّ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بِوَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَوَازَيْنِ لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَقَدِّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَضَعًا ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عِجْزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ ، وَثَانِيهِمَا : أَنَّ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ يَوْقَعُ فِي اللَّبْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « زَيْدٌ قَامَ » — وَكَانَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ جَائِزًا — لَمْ يَدْرِ السَّامِعُ أَرَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ بِزَيْدٍ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ قَامَ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتَرُ ، أَمْ أَرَدْتَ إِسْنَادَ قَامَ الْمَذْكُورِ إِلَى زَيْدٍ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَامَ حِينَئِذٍ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ ؟ ==

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو :
 « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »
 وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتي
 بِالْفِ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ
 فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١) ،
 فإن ظهرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ
 قَامَ » أي : هو .

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم
 يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز
 إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة
 وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير
 المعاني الأولية التي تدل عليها الالفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ،
 إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « زيداً » حال من فاعل
 فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر ويبدأ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا
 العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الاول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

= * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ *

(الثاني) الفعل المبني للجهول ، في نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفي نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مُلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأُتْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشَّهْدَا» (١)
وَقَدْ يُقَالُ: سَمِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ (٢)

مَذْهَبُ جَهْمِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مثنًى ، أو مجموع -
وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْيِيزِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ
إِلَى مُفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،
كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثالث) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان
وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلَّهِ دَرُّهُ أَوْ شَرُّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكفوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب
إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها
بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جَرَّدَ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة
« أسندا » أسند : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الفعل ، والآلف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة
« إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز
الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور
المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبني للجهول « سعدنا وسعدوا »
قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ
« الظاهر » بعد ، متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في
محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قَمَنَّ المندات » فتأتى بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على ثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأً مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرّة — أعني الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّار في شرح الكتاب — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامةٍ تدلُّ على الثنية أو الجمع ^(١) ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقَمَنَّ المندات » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على الثنية والجمع ، كما كانت التاء في « قامت هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب ^(٢) ، والاسمُ الذي بعد المذكور مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإتيان بعلامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل لأنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .
(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة الثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الاول : أن لحاق علامة الثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيّه ، ويقال : هم أزدشومة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلعنة جميع العرب .

الثاني : أن إلحاق علامة الثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

= ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التأنيث والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فهما احتمال المفرد .

١٤٢ — أَلَيْتَ لَعِيْدَ اللَّهِ بِنَ قَيْسِ الرِّقَايَاتِ ، يَرْثِي مَصْعَبَ بَنِ الزُّبَيْرِ بَنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَكَانَ عِيْدُ اللَّهِ بِنَ قَيْسِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ الزُّبَيْرِيِّينَ ، وَكَانَ مَصْعَبٌ قَدْ خَرَجَ عَلَى الْخُلَافَةِ الْأُمَوِيَّةِ مَعَ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بِنَ قَيْسِ الرِّقَايَاتِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ :

كَيْفَ نَوْنِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلُ الشَّامُ غَارَةً شَفَوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْذِي عَنْ بَرَاهَا الْعَقِيْلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَبِينَ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِذِيْرِ الْجَانَلِيْقِ مُقِيمٌ
اللغة : « المارقين ، الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية » مبعد ، أراد به الأجنبى وحميم ، الصديق الذى بهتم لأمير صديقه وأسليه ، خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب ، قتال ، مفعول به لتولى ، و « المارقين ، مضاف إليه » بنفسه ، جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه ، وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسليه ، أسلم : فعل ماض ، والآلف حرف دال على التأنيث ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم » مبعد ، فاعل أسلم وحميم ، الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي أُشْتِرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمْ يَبْذُلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلباه مبعد وحيم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلبه مبعد وحيم » . وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونني » ، تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولاً — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يبعذل » ، العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » ، تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعو — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله : الإعراب : « يلومونني » ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراؤه » ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشترائه مضاف ، و « النخل » مضاف إليه « أهلي » ، أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فسلكهم » ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يبعذل » ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يبعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونني . . . أهلي » ، حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنومة .

وبذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَّ الرَّيْبِ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَائِبِ

ومثله قول « دميم » ، وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَأَقْبَلَنْ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله د غر السحاب ، في الأول ، ود رايات الصباح ، في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله د ألفتا ، مع كونه مسنداً إلى المثني الذي هو قوله د عيناك ، وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله د كانا ، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله د نسب وخير ، ومثله قول الآخر :

نَسِيًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وعمل الاستشهاد في قوله د نسيا حاتم وأوس ، وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ — البيت لابن عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : د الغواني ، جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة د لاح ، ظهر د النواضر ، الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : د رآين ، رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعه الإناث د الغواني ، فاعل رأى د الشيب ، مقعول به لرأى د لاح ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب د بعارضي ، الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وباء

فـ « مُبْعَدٌ وَحِيمٌ » مرفوعان بقوله : « أسلماء » والألف في « أسلماء » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ يَقُولُهُ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغواني » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فَأَشْمَرُ قَوْلُهُ « وَقَدْ يُقَالُ » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه ، فأعرض ، فاعل وعنى ، بالحدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواضر ، صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رَأَيْنَ الغواني » ، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رَأَيْنَ » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواني » ، كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَادَّرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله « نصرورك » ، مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقفنا ركبتاه قبل أن تقعا كفاء » ، وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » ، وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وسنفتكم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » ، كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عَنْهَا الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ بِلُغَةٍ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) ، فـ « الْبَرَاغِيثُ » فاعل « أَكَلُونِي » و « مَلَائِكَةٌ »

فاعل « يَتَعَاقِبُونَ » هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ .
 احكام (الفاعل)
 (١) ارفع (٢) لا يستغنى عنه (٣) تأخره عنه رافع (٤) مجرد لهم
 (٥) حذف الفعل - (٦) تأخر وتأنيث الكلمة (٧) الاعتلال
 *** بالفعل .

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يَتَعَاقِبُونَ » علامة جمع الذكور ، و « مَلَائِكَةٌ » وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه في الموطأ ، وأصله « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يَتَعَاقِبُونَ » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « مَلَائِكَةٌ » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الصراح يقول في آخر تقريره : « هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إِنَّ » الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) ويرفع ، فعل مضارع ، الفاعل ، مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمرا » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمرا ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كمثل » ، الكاف زائدة ، =

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لك : « مَنْ قَرَأَ ؟ »

فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحذفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)

فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنْ اسْتَجَارَكَ » [أَحَدٌ

اسْتَجَارَكَ] ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إِنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ

بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك في « إِذَا » قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

فـ « السَّمَاءُ » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » وهذا

مذهبُ جمهورِ النحويين ^(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن

شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر مبتدأ محذوف « زيد » ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « في جواب ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » ، اسم استفهام مبتدأ « قرا » ، فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين
فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذي قرره الدارح .

والمذهب الثاني : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد
إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس في الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن
وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ،
والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمرة فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم
ولا تأخير .

وَتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَ « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى » (١)

= فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام مظهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا أسنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلهمذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ويرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ما قدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧ الآتي :

(١) « وتاء ، مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث ، مضاف إليه « تلي ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الماضي ، مفعول به لتلي « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي ، وخبره محذوف « لآثي ، جار ومجرور متعلق بخبر « كان ، المحذوف ، أي إذا كان مسنداً لآثي « كآبت هند الأذى ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أي وذلك « كان كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤَنَّثٍ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ سَاكِنَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ
الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْجَازِيِّ ، نَحْوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ ،
وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، لَكِنْ لَهَا حَالَتَانِ : حَالَةُ لُزُومٍ ، وَحَالَةُ جَوَازٍ ، وَسَيَأْتِي
السَّكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا تَلْزِمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ (١)

تَلْزِمُ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرٍ مُؤَنَّثٍ مُتَّصِلٍ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَالْجَازِيِّ ؛ فَتَقُولُ : « هِنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ » ،
وَلَا تَقُولُ : « قَامَ » وَلَا « طَلَعَ » فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا لَمْ يُوْتِ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ :
« هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا مَيَّ » .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا حَقِيقِي التَّأْنِيثِ ، نَحْوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ »
وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ » وَأَضْلُ حِرٍّ حِرْحٌ ، فَحُذِفَتْ
لَامُ الْكَلِمَةِ .

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَلْزِمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ؛ فَلَا تَلْزِمُ فِي الْمُؤَنَّثِ

(١) « وَإِنَّمَا ، حُرْفٌ ذَالٌ عَلَى الْحَصْرِ ، تَلْزِمُ ، فِعْلَ مُضَارِعٍ ، وَفَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ
جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ ، فِعْلٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِلتَّلْزِمِ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ،
وَدَ مُضْمَرٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مُتَّصِلٌ ، نَعَتْ لِمُضْمَرٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ، مَطْوُوفٌ عَلَى مُضْمَرٍ ،
وَفَاعِلٌ مُفْهِمٌ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ ذَاتٍ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِمُفْهِمٍ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ ،
وَدَحْرٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ .

المجازي الظاهر ؛ فتقول : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله .

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّاءِ ، فِي نَحْوِ « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ »^(١) ،
إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بغير « إِلَّا » جاز إثبات الناء وحذفها ،
وَالْأَجُودُ الْإِثْبَاتُ ؛ فتقول : « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ » وَالْأَجُودُ « أَتَتْ » وتقول :
« قَامَ الْيَوْمَ هِنْدُ » وَالْأَجُودُ « قَامَتْ » .

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا ، كَ « مَا زَكَ إِلَّا فِتْنَةُ ابْنِ الْعَلَاءِ »^(٢) ،
وإذا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ بـ « إِلَّا » لم يحز إثبات الناء عند
الجمهور ، فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدُ » ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ » ولا يجوز

(١) « وقد » حرف تقييد ، يبيح ، فعل مضارع ، الفصل ، فاعل يبيح « ترك » مفعول
به ليبيح ، وترك مضاف ، و « الناء » مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ،
« أتى » فعل ماضٍ « القاضي » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن
المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل
جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بحذف حال من الضمير المستتر في
« فضلا » الآتي ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق
بفصل « فضلا » فضل : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول
محذوف ، وما : نافية زكا ، فعل ماضٍ « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة
مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلاء » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ » ، وقد جاء في الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ *

١٤٥ — هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبة - وصدره :

* طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَزِ لَتَى مَيَّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْذِّيَارُ الْبَلَاقِعُ؟

اللغة : « النحر » - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديدة والأجزاء جمع : جرز - بزنة سبب أو عنق - وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها ، غروضا ، جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسر ، وللبطان للقت ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » جمع جرشع - بزنة قنغد - وهو المتنفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالسكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير في الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحته غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المتنفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولها استحاثي لها على السير بدفعها ونخسها ، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهي بما يشق السير فيه ،

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحر » فاعل « والأجزاء » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبني على السكون في محل نصب مفعول به « لطوى » في غروضا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وما : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « ف » نافية « بقيت » بقی : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء ملخاة « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « ف » نافية « بقيت » إلا الضلوع ، حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل : =

فقول المصنف : « إن الحذف مُفَضَّلٌ عَلَى الإثبات » يُشِيرُ بَأَن الإثبات — أَيْضاً — جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَثْرِ وَالنَّظْمِ ، وَأَنَّ الإثباتَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ؛ فَصَحِيحٌ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الحذفَ أَكْثَرُ مِنَ الإثباتِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الإثباتَ قَلِيلٌ جَدًّا .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَافٍ ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ ^(٢) وَقَع

= لِأَنَّ فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - بما لا يجوز في غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرَّتَ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إِنْ الذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَجَنُّ عَلَى النَّاطِمِ ، وَإِلْزَامُ بِمَذْهَبٍ مَعِينٍ قَدْ لَا يَكُونُ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ النَّحْوِ ، فَتَنَّهُمْ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لِحَاقَ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَعَدَمَ لِحَاقِهَا جَائِزَانِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثُ بِإِلَا ، وَمَعَ جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ حَذْفُ التَّاءِ أَفْضَلُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ النَّاطِمِ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ . وَمَنْ الْعُلَمَاءُ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَذْفَ التَّاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمْرٌ وَاجِبٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَاعِلَ عَلَى التَّحْقِيقِ لَيْسَ هُوَ الْأِسْمُ الْمَوْقُوعُ بَعْدَ إِلَّا ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ مَذْكُورٌ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ ؛ فَإِذَا قُلْتَ « لَمْ يَزْنِ إِلَّا هُنْدُ » ، فَإِنْ أَصْلُ الْكَلَامِ : لَمْ يَزْنِ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدُ ، وَأَنْتَ لَوْ صَرَحْتَ بِهَذَا الْمَحْذُوفِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا حَذْفُ التَّاءِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَذْكُورٌ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَرِيدُ الشَّارِحُ أَنْ يُلْزِمَ بِهِ النَّاطِمَ ؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَهُوَ إِلْزَامُ مَا لَا يُلْزَمُ ، عَلَى أَنَّ لَنَا فِي هَذَا التَّحْلِيلِ وَفِي تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ كَلَامًا لَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ الْعِجَالَةُ .

(٢) « وَالْحَذْفُ ، مُبْتَدَأٌ ، وَجُمْلَةٌ قَدْ يَأْتِي ، وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِي فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، بِإِلَا فَصْلٌ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَأْتِي » وَمَعَ « الْوَاوِ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، مَعَ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقْعِ الْآتِي ، وَمَعَ مِضَافٍ ، وَذَمِيرٌ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَضَمِيرٌ مِضَافٌ وَذِي ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ : مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَذِي مِضَافٌ ، وَ« الْمَجَازُ » مِضَافٌ إِلَيْهِ فِي شِعْرِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقْعِ الْآتِي » وَقَع ، فَعِلٌ مَاضٍ ، وَنَقَطُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفِيهِ جَوَازٌ أَتَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ =

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فضلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فَلَانَةٌ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

= إلى الحذف ، ونقدّر البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يحىء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب في كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفي شرح شواهد للأعلم الشنتمري .

اللغة : « المزنة » ، السحابة المثقلة بالماء ، الودق ، المطر ، وفي القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » ، أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » ، نافية تعمل عمل ليس « مزنة » ، اسماً ، وجملة « ودقت » ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبر لا « ودقها » ، ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا » ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » ، اسم لا ، وجملة « أبقل » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » ، إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » ، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » ، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى « أرض » ، وهي مؤنثة مجازية التأنيث . ويروي :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا *

بنقل حركة الحمزة من « إبقالها » ، إلى التاء في « أبقلت » ، وحينئذ لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت — في الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِنَّمَا تَرَبَّنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَاثِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ - كَالْتَاءٍ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ^(١)
وَالْحَذَفُ فِي « نِعَمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ^(٢)

= وعمل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » ، حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » ، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ بما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الرواية المشهورة - حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء ، مبتدأ مع » ، ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و جمع ، مضاف إليه ، سوى ، نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » ، مضاف إليه « من مذكر » ، جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « لإحدى » ، مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللين » ، مضاف إليه .

(٢) « والحذف » ، بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » ، جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » ، فعل وفاعل « لأن » ، اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » ، اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » ، مضاف إليه « فيه » ، جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » ، خبر « أن » ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » ، لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » ، خبره ، والرابطة محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه أبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولاً ؛ فإن كان
 جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ،
 ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »^(١) ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط
 ولسوة ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر
 نحو رجال وزيدون . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع
 المذكر السالم نحو الزيدون والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات
 والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أُسْنِدَ إلى شيء
 من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسرف في هذا أن كل واحد
 من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة
 التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛
 فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة)
 وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول
 جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء
 الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب
 من قصيدة له :

فَبِكِي بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّالِعُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
 وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذي
 آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ أَتَسَبَّحْ إِلَّا بِبَنُو اللَّيْقِطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بَنِي شَيْبَانَ
 والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه
 الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يستدل به
 إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب ،
 لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمَعَ تَكْسِيرَ لَمْذَكْرٍ كَالرَّجَالِ ، أَوْ لَمْؤُوثٍ كَالْمُنُودِ ، أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً لَمْؤُوثٍ كَالْمُهَنْدَاتِ —
جَازَ إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْمُنُودُ ،
وَقَامَتِ الْمُنُودُ ، وَقَامَ الْمُهَنْدَاتُ ، وَقَامَتِ الْمُهَنْدَاتُ » ؛ فَإِثْبَاتُ التَّاءِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمَاعَةِ ،
وَحَذْفُهَا لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمْعِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ » إِلَى أَنَّ التَّاءَ مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ،
وَجَمْعِ السَّلَامَةِ لَمْؤُوثٍ ، كَالتَّاءِ مَعَ [الظَّاهِرِ] الْمَجَازِيِّ التَّائِيثِ كَلَبِنَةٍ ؛ فَكَمَا تَقُولُ :
« كَسِرَتِ اللَّبِنَةُ ، وَكَسِرَ اللَّابِنَةُ » تَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ »
وَكَذَلِكَ بَاقِي مَا تَقْدُمُ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالْحَذْفُ فِي نَعْمِ الْفَتَاةِ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ
فِي « نَعْمِ » وَأَخَوَاتِهَا — إِذَا كَانَ فَاعِلُهَا مُؤْتَاً — إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ، وَإِنْ
كَانَ مُفْرَداً مُؤْتَاً حَقِيقِيًّا ؛ فَتَقُولُ : « نَعِمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، وَنِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ »
وَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ فَاعِلَهَا مَقْصُودٌ بِهِ اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ ، فَعُقُولٌ مُعَامَلَةٌ جَمْعُ
التَّكْسِيرِ فِي جَوَازِ إِثْبَاتِ التَّاءِ وَحَذْفِهَا ، لِشَبْهِهِ بِهِ فِي أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ مَتَمِّدٌ ،

== والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة
أنواع ، وهي اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير
لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم
فلا يجوز في فعله إلا التأنيث ، وقد حارل جماعة من الشراح كالآشْمُونِي أَنْ يَحْمِلُوا كَلَامَ
الناظم عَلَيْهِ ؛ فَرَعَوْا أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى نِيَّةِ حَذْفِ الْوَاوِ وَالْمَعْطُوفِ بِهَا ، وَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ
« سَوَى السَّالِمِ مِنْ جَمْعِ مَذْكَرٍ وَمِنْ جَمْعِ مُؤْنَثٍ » وَلَكِنْ شَارَحْنَا رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَتَكَلَّفْ هَذَا
التَّكَلُّفَ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ لُظَاهِرَ الْكَلَامِ مَحْمَلًا حَسَنًا ، وَهُوَ أَنَّ يُوَافِقُ مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ
فَاحْفَظْ هَذَا التَّحْقِيقَ وَاحْرَصْ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ دَقِيقٌ فَلَمَّا تَعَرَّضَ عَلَيْهِ مِمْرُوحًا مَسْتَدَلًّا لَهُ فِي
يَسْرٍ وَسَهُولَةٍ .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ ^(١)
وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ ^(٢)
الأصل أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصلاً ؛ لأنه
كالجزء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ،
نحو : « ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَ » وإنما سكتوه كراهةً توالي أربع متحركات ،
وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فله
كالكلمة الواحدة .

وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ : بَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَيَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ خَلَا مِمَّا سِوَاهُ ؛ فَتَقُولُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُو » ، وَهَذَا
معنى قوله : « وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ » .

(١) « وَالأصل ، مبتدأ ، في الفاعل ، جار ومجرور متعلق بالأصل ، أن ، مصدرية
، يتصلا ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن ، ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ
« وَالأصل في المفعول أن يتفصل ، مثل الشجر السابق تماما ، وتقدير الكلام : « وَالأصل في
الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل » .

(٢) « وَقَدْ ، حرف تقييد ، يَجَاءُ ، فعل مضارع مبني للمجهول ، بخلاف ، جار ومجرور
في موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل ، مضاف إليه ، وَقَدْ ، حرف
تقييد ، يَجِي ، فعل مضارع ، المفعول ، فاعل يَجِي ، قبل ظرف متعلق بمحذوف حال
من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يحى المفعول قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك ^(١) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو : « أَيَا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ] » أو اسم استفهام ، نحو : « أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلاً لو تخر لزم اتصاله ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديم ، بخلاف قولك « الدَّرْزَمُ إِيَّاكَ أَعْطَيْتَكَ » فإنه لا يجب تقديم « إِيَّاكَ » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم في باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدَّرْزَمُ أَعْطَيْتَكَ ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاكَ » .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها النصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول « كم » ، الخبرية . نحو : كم عبيد ملكك . أو مضافاً إلى واحد مما ذكر . نحو غلام من تضرب تضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم غضبت .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب « سلتيه » ، و « خلتنيه » ، اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب « أما » ، وليس معنا ما يفصل بين « أما » والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما » المذكورة في الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وربك فكبر) فإن وجد ما يكون فاصلاً بين « أما » والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل . نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر في ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بحملة ، كما سيأتي بيانه في بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فنقول : « عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ » ^(١) .

وَأَخِرَ الْفَعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْهَصِرٍ ^(٢)

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الاول : أن يكون المفعول مصدرأ مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن ، أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه ، أما ، نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا . ونحو قولك : جئت كي أضرب زيدا . فإن كانا حرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك : يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوماً بمازماً ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت : زيدا لم تضرب - جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بـ « أن » عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائي أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخره فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » المفعول ، =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعرابُ فيهما ، ولم توجدْ قرينةٌ تُبينُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين ^(١) .

= مفعول به لآخر « إن ، شرطية « لبس ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط « حذر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لاجل لها تفسيرية « أو ، عاطفة وأضمر ، فعل ماض مبني للجهول « الفاعل ، نائب فاعل أضمر « غير ، حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لاجل الوقف .

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته بما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « غير ، - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما في المثال الذي ذكره « شارح ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى ، لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى - ضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جاز تقديمُ المفعول وتأخيرُهُ ؛
فتقول : « أَكَلَ مُوسَى الْكَبْشَ ، وَأَكَلَ الْكَبْشَ مُوسَى ^(١) » وهذا معنى قوله :
« وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ » .

ومعنى قوله : « أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مَنْحَصَرٍ » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل
وتأخيرُ المفعول إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »
فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا » ^(٢) .

* * *

وَمَا إِلَّا أَوْ يَأْنَمَا أَنْحَصَرَ آخِرُهُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ ^(٣)

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة
المعنوية كما في مثال الشارح ، وكما في قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون
الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى ما كولا والكبرى
هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الاول : أن يكون لاحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف
عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى
منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ،
فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولاً ، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً لمعاد الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على
متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك :
ضربت موسى سلى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن
المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَتَهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(٣) « وما ، اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « يالا ، جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الناعِلُ أو المفعولُ بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» وجب تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان المحصر بـ «إِلَّا» فَمَا إذا كان المحصر بـ «إِنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيرهِ ، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعرَفُ بكونه واقعاً بعد «إِلَّا» ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الناعِلِ المحصور بـ «إِنَّمَا» قولُك : «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصور بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ومثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصور بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ومثالُ تقدمِ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» قولُك : «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدًا» ومنه قوله :

١٤٧ — قَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةً آنَاءَ الدَّيَّارِ وَشَاهِبًا

= بانحصر الآتي «أو» عاطفة «إِنَّمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» ، وانحصر فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «آخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وقد ، حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، إن ، شرطية ، قصد ، فاعل لفعل محذوف بفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط وظهر ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

=

= مَرَزَنَا عَلَى دَارٍ لَيْمَةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَغْفُو مُقَامَهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبُهُ عِلَاقَاتٍ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ : لَا لَمَاءَ مُبَرَّدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة : « آناه » من الناس من يرويه بهمزة مدودة كأبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير مدودة وهمزة بعد النون مدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نوى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة في أوله مدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبا ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بأبار وآرام جمع بئرور ثم . كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه ، وشامها ، ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا بخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناه وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَسَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجهت فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يدرى فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » أداة استثناء لمغاة « الله » فاعل يدرى « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلا قولك : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٍ » ، ومنه قوله :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

= الموصول « لنا ، حار ومجروح متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناه ، مضاف إليه ، و « آناه مضاف . و « الديار ، مضاف إليه « وشامها ، الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت . وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعراب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناه ، فاعل لهيجت . ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقي حركة الهمزة من آناه على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها ، معطوفا على آناه الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ ، حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجوير ذلك استشاداً بمثل هذا البيت .
والجهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما ، اسم موصول مفعول به لفعل محذوف .
والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشاح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي ، فيه .

الإعراب : « تزودت ، فعل ماض وفاعل « من ليلي ، بتكليم ، متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة ، مضاف إليه « فإ ، فاعل . زاد ، فعل ماض « إلا ، أداة استثناء ملغاة ، ضعف ، مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « بي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها ، كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها ، حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف ، على الفاعل ، وهو قوله « كلامها ، مع كون المفعول منحصراً « بإلا ، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور
بإلا ففقيه ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، وابن الأنباري — أنه لا يخلو :
إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه : فلا يجوز :
« مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا » فأما قوله : * قَلَمُ يَذَرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ^(١) * [١٤٧] :
فأول على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا »
فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان
المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ » .

الثاني — وهو مذهب الكسائي — أنه يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلا
كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والشاذلي —
أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » ^(٢)

= ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكلم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها »
فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماضٍ « ربه » رب :
منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف
إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها
« وشذ » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماضٍ « نوره » نور : فاعل زان ،
ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر »
مفعول به « زان » ، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر^(١) ، وذلك نحو : « خَافَ رَبَّهُ عُمرُ » و « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنَوَى التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدم رتبةً ، وإن تأخر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضميرٍ يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ في ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غَلاماً جَارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » فالهاء المتصلة بنَوْر — الذى هو الفاعل — عائدة على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخرٌ لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّوه ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف^(٢) ، وما ورد من ذلك قوله :

== بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَوَّلَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الاخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما في ذلك ==

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُصْعَبًا ذُعِرُوا

وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمُقَدُّورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والاولى تجويز ماذهبنا اليه ، ولكن على قلة ، وليس البصرية منه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . ١٠٥ ، وهو يشير الى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم لإعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ! - يرثيه .

اللغة : « طالبوه ، الذين قصدوا قتاله » ذعروا ، أخذهم الخوف « كاد ينتصر ، لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما ، ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى » رأى ، فعل ماض « طالبوه ، طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها » مصعباً ، مفعول به لرأى « ذعروا ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب فاعل « وكاد ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو ، شرطية غير جازمة » ساعد المقدور ، فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب . والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث آخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضمير يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ =

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابُ سُودْدٍ

وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

== وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما ترجمه من أقوال العلماء .

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « كسا » فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً حبة . كما تقول : ألبست علياً قميصاً « حله » الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العتوبة وعدم المعالجة فيها « سودد » هو السيادة « ورقى » بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه « الندى » المراد به الجود والكرم « ذرى » بضم الذال - جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء .

الإعراب : « كسا » فعل ماض « حله » حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه « أثواب سودد » أثواب : مفعول ثان لكسا . وأثواب مضاف وسودد مضاف إليه « ورقى » فعل ماض « نداء » فاعل ومضاف إليه « ذا الندى » مفعول به ومضاف إليه « فى ذرى » جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كسا حله ذا الحلم » ورقى نداء ذا الندى ، فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والترتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين . خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضي ، وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى « حله » ونداء « عائداً على المدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد : فيكون المعنى أن حلم هذا المدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم : إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا النهاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا المدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود : فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة . فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ نَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى نَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلَ

١٥١ - البيت لشاعر الانصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثي مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :
أَعَيْنُ الْأَبْنَى سَيِّدِ النَّاسِ ، وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أُنْزَفْتِهِ فَاسْكَبِي الدَّمَ
اللغة : « أعين ، أراد ياعيني ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها ، اسفحي ، أسيلي وصبي ، أنزفته ، أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء ، أخلد ، كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر .

الإعراب : « لو » ، شرطية غير جازمة ، « أن » ، حرف توكيد ونصب ، « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت لإخلاق مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لأخلد « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبني » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبني ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبني وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعماً » مفعول به لأبني .

الشاهد فيه : قوله « أبني مجده مطعماً » حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ - البيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبته ابن

وقوله :

١٥٣ - جَزَى بَنُو أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنِمَارٌ

= جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن النابغة الذبياني قصيدة على هذا الروى .

اللغة : «جزاء الكلاب العاويات ، هذا مصدر تشبهي ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وروى «الكلاب العاويات» - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره ، وقد فعل ، يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يحزبه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس ويذبذبه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عدى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفة لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو لاحال ، قد : حرف تحقيق وفعل ، فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له ، وسكن لأجل الوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «جزى ربه» . عدى ، حيث أخر المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ - نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القمر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بناءه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : «جزانى جزاء سنار» قال الشاعر :

جَزَنَّا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَارٍ ، وَمَا كَانَ ذَانِبٍ

= (انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) :

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالفعل المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « شَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المنعُ .

* * *

= الإعراب : « جرى » فعل ماضٍ ، بنوه ، فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بـ « جرى » وحسن فعل ، الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كما » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجرى » فعل مضارع مبنى للجهول « سنار » نائب فاعل يجرى . و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يرفع مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع « جرى » ، وتقدير الكلام : جرى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنار ،

الشاهد فيه : قوله « جرى بنوه أبا الغيلان » ، حيث آخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة ما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » ، مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكنه شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الاخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .